

قرار رقم (٧٨) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ١٦ / ٢ / ٢٠١١

نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية.

وعلى قرار الهيئة رقم (٣٩٤) لسنة ١٩٩٧ بشأن القواعد المنظمة لممارسة أعمال الوساطة في التأمين والتزامات الوسطاء والأعمال المحظورة عليهم وتعديلاته ،

وعلى قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم ١٥٧ بتاريخ ٢٨/٣/٢٠١٠ بتفويضنا في اعتماد قرارات القيد والتجديد وإعادة القيد والشطب في سجل الخبراء الاكتواريين وسجل خبراء التأمين الاستشاريين وسجل خبراء المعاينة وتقدير الأضرار وسجل وسطاء التأمين.

وعلى مذكرة الإدارة المركزية للترخيص والقيد للمهنيين المؤرخة ٢٠١١/١/١٧.

"قرار"

مادة أولى : يقيد أسماء وسطاء التأمين المذكورين فيما بعد بسجل وسطاء التأمين المعد لهذا الغرض بالهيئة بالرقم الموضح قرين اسم كل منهم وذلك لمدة ثلاث سنوات إعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار :-

م	الاسم	رقم الوسيط	اسم الشركة
١.	عبد النبي على محمد المدبني	٢٧٦١٧	حر



٤٦٠٧٦

مادة ثانية : على الوسيط الالتزام بأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وقرار الهيئة رقم (٣٩٤) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته.

مادة ثالثة : على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

أ.د / عادل منير عبد الحميد

عادل

نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦

مذكرة

التاريخ : ٢٠١١/١/٢٤

إلى : السيد الدكتور نائب رئيس الهيئة

من : الإدارة المركزية للترخيص والقيد للمهنيين

الموضوع : بشأن تأشير سيادتكم على مذكرة الإدارة بشأن قيد السيد / عبد النبی على

محمد المدنی بسجل وسطاء التأمين .

العرض : بالإشارة إلى تأشيرة سيادتكم على مذكرة الإدارة بشأن قيد السيد الاستاذ / عبد النبی

على محمد المدنی كوسيط تأمين لأول مرة و الممثل في الآتي :-

أ. محمد ملازم

- مذكرة ١/١٢ تفيد فيه الإدارة بالرفض

- ومذكرة ١/١٧ تفيد فيه الإدارة بالقبول

ويوجد استقاله في ١/١٦ وما زال يعمل بمعهد الخدمات (تدريب الوسطاء)

مطلوب : توضيح الموقف .

اتشرف بإحاطة سيادتكم بالآتي :-

- بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٢ تم اعداد مذكرة عرضت على سيادتكم بشأن طلب

السيد المذكور قيد اسمه بسجل وسطاء التأمين بالهيئة ونظراً لانه يعمل

بالهيئة بوظيفة مستشار بمكافأة مقطوعة ووفقاً لاحكام المادة (٨٥) من

لائحة شئون الافراد بحظر الجمع بين وظيفة بالهيئة وبين اى وظيفة اخرى

يؤديها بالذات او بالوساطة اذا كان من شأن ذلك الاضرار بساداء واجبات

الوظيفة او كان غير متفق مع مقتضياتها، وذلك مع عدم الاخلال بالقانون

١٢٥ لسنة ١٩٦١.

فقد انتهى رأى الادارة إلى عدم الموافقة على قيد أسم سيادته بالسجل

سالف الذكر وانه يمكن قيد سيادته في حاله تركه العمل بالهيئة وقد وافقتم سيادتكم

على ذلك .

- وبتاريخ ٢٠١١/١/٢ ورد للإدارة التماس مقدم من سيادته يلتمس فيه التفضل بالموافقة على قبول قيد اسمه بالسجل سالف الذكر كوسيط تأمين حر خاصة وإن عمله لا يستدعى تواجده بشكل دائم ومستمر بشركة الخرافى للوساطة (تحت الانشاء) ، وقد انتهى الرأى فى هذه المذكرة إلى ان الإدارة لاترى جديد فى الالتماس المقدم من سيادته وانها مازالت عند رأيها السابق بعدم القيد وقد وافقتم سيادتكم على ذلك .
- بتاريخ ٢٠١١/١/١٧ ورد للإدارة الطلب المقدم من السيد المذكور إلى السيد الدكتور رئيس الهيئة بشأن رغبته فى الاستقالة من المعهد المصرى للتأمين اعتباراً من ٢٠١١/١/١٦ وقد تأثر على هذا الطلب من جانب السيد الدكتور رئيس الهيئة بالموافقة مع الشكر، وبناء على ذلك قامت الإدارة بإعداد مذكرتها المؤرخة ٢٠١١/١/١٧ ومرفق معها مشروع قرار قيد اسم السيد/ عبد النبى على محمد المدنى بسجل وسطاء التأمين بالهيئة وذلك فى ضوء استيفاء سيادته لرأى الإدارة السابق الإشارة اليه والموافقة عليه من سيادتكم بالإضافة إلى استيفاءه للمستندات والشروط المطلوبه وفقاً لأحكام القانون ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .
- اما ما يتعلق بأنه مازال يعمل بمعهد الخدمات (تدريب الوسطاء) فإن هذا لايعنى انه لم يقدم استقالته وربما يكون تواجده لانتهاء بعض المتعلقات الخاصة به مع المعهد .

الرأى :- التفضل فى حالة موافقة سيادتكم - اعتماد القرار المرفق .

رئيس الإدارة المركزية
للترخيص والقيد للمهنيين
(محمد عبد العظيم ملازم)

تأشير

١٠٠١

عبد

